

وحكم بكونه في الأصول ثم الظاهر قد يعدل عن اقتسامه من ذلك على الرتبة خلافه
 كقوله في الميزان في بعض جزئياته والعام على الإطلاق على التقيد وكذا
 الكلام في الشبهة والجزء والجزء من ذلك اقتراض على المدعى ولا على سوله
 ولا على من اطلع على حقيقة الحال وحمل عليها الظاهر والجزء والعام او على من
 الحال وبالجمله لا يقتضيه وجود الظاهر ونحوه في كلامه اذ قد تقدم في الكلام
 واجيب عنه بمثل ما ذكرناه ولا يجد موافقة لنا حسب في ذلك مما لا ينبغي
 الذي اقتضاه القوم ضرب من الاطلاق كما يدل عليه اقاويلهم السباطية المذكورة في
 كتاب **فان المدعى** رفع الله وجهه **م** ذهب الامية الى انه
 يجوز اامة الفاسق ولا الخالف في الاعتقاد ولا البتة سواء كان مدعى
 او لا وقاالت في ذلك اامة المظهر للمبرح وان صحت خلقه وتسم اجبا للغير
 في المذهب اقساما مختلفة لا يفرقون ولا يفرقون وهم الخائفون من الظهور
 كما يجب ان يفتية وملك وهو لا يفرقون الا بامهم وهم يفرقون
 وهم المعتزلة فلا يجوز ان يامهم وهم يفرقون ولا يفرقون وهم الذين يفرقون
 السلف والخطابية وحكم هؤلاء حكم من يفرقون بالزنا وشرب الخمر واللواط
 وغير ذلك وهو لا يجوز الا بامهم على رابته سواء اوزر عليها ولم
 او لا ومما قاله الفقهاء الا بالكلية وقد خالفوا في ذلك القائلين بوجوب
 قال الله في ولا تتركون الى الذين ظلموا فتمسكوا بهم ولا يرون اعرف من
 الايام في الصلوة التي هي عمود الدين وقال الله انما جاءكم من سائر قبلي
 اوجب التثبت عند اخباره ومن جملة الطمارة التي هي شرط الصلوة التي
 و **قال** انما سبب خضعة الله لاقوالهم في المذهب الشافعي المذكور اامة
 الفاسق انما يفرقون اصحاب الشافعية من المعتزلة فقد صحح والان المذهب
 ان لا يفرقوا من اهل المذهب الا وجه الدلالة بقرينة ظاهره واما وجه الصحة فلما ورد
 في الصحاح عن رسول الله صلواته قال ان يوم الصلوة شملت كل تزواج وان
 ما ذكره في تفسيره من ان الفاسق وهو الظالم بالاسلام بالكلية
 ان المراد بالظلم الكفر والاشقاق لا ينظر في ان المراد بالركون التوادة والجمعة
 والميل وليس في الايام ذوا الاستدلال بل هو الفاسق بسبب التثنية في افعال
 لا يوجب ترك الايام به انتهى و **اقول** ان الرواية التي استدل بها
 على الصحة فاسد لما ذكره الشيخ محمد الدين العرفي في كتابه **الاصول**
 بسبب الصحة من ان جواز الصلوة شملت كل زوجا لم يصح فيه شي في اقل
 ان يترك احد من اهل البيت ثم اقول لو اعمدنا على عدم صحة الرواية
 نقله من ان يكون المراد جواز ان يكون الفاسق اامة لا اامة وان يكون

الف
 لا يجوز اامة الفاسق ولا الخالف
 في الاعتقاد

عن الدرر القطبي
 انها قاله في شرحه
 بنيت ونقله

المراد

Copyrighted material by University